

قوله غير محتمل في مثل دفع لما بوجهه ظاهر للتميز من اجماع الاعم السابقين ليس محتمل مطلقا
لذ في مله صلعم ولد في مله غير من الانبياء مع انه محتمل في مله بين الجمعين كما صرح به الشارح
كافي قوله يناعي ان شرعهم شرع لنا لكن لا يخفى ان ما ذكره من انه محتمل لهم في شرعهم بين نفس
الثبوت ظاهر كحديث كاقام الكمال ابن ابي شريف بخالفه قوله لان الاجتهاد الماخوذ في تعريف
لان اخذ المشتق اخذ لمبدؤه قوله وجه المنع في الجملة اي يقطع النظر عن خصوص الجواز والوقوع
او الخفي والحكي ان لا يمكن تطبيق الاستدلال على كل من ذلك قوله ان الفبا س لكونه طيا في اللغة
لدخول هذا في الدعوى بالطريق انها سامة القطع ايضا قوله وقد اجمع على غير محتمل
التميز بين اللو في قوله وعلم ان اتفاقهم الخ بان وافق من كان مخالفا قوله بان قصر الزمان
الخ تقبيرا قبل استقرار الخلاف فان الاستقرار هو الكتمر في الزمان يحقق عدم بقصر الزمان
فان قبل اذ كان الاستقرار سنرا ما طول الزمان فوجه تقييده بطول الزمان انه وقصر
اخرى كما ساق في قوله واما من غيرهم فالاصح ممسح ان طال الزمان الخ واجبا ان الطول هو
شرطي الاستقرار فدر زائد على مطلق الطول الذي يحقق الاستقرار وجمع الفرق بينهما المرف
كان المرجع في القصر الواقع في محذور الطول هو المرف ايضا قوله فانه يعلم جوازه ايضا في
الحان لو شرطه جواها محذور العلم به والتقدير كان الاتفاق من الحادث بعدهم فانه يعلم
جوازه ايضا ان اتفاقهم لا بصور ان جواز الحادث بعدهم حتى نحو لو غاب فحين ان تكون
شرطه محذور في الجواز قوله بعد اختلافهم الذي لم يستقر اهل يدفن في بيت عابثه
عنا في البقع قوله ثم الامام الرازي مطلقا اشار الى ان مطلقا حذف القول الاول

الدلالة

لدلالة في القول الثاني عليه قوله الدان بغير استدلال اي مستند الفقيهين الموقنين بفتح الفاء اسم
مفعول وللواقفين بكسرهما اسم فاعل وهو ما استند اليه الجاهل لا اختلاف في طما اي قاطع
للتقوى وفتح المانع اي مطلقا قوله بتضمن اي يستلزم وقوله على جواز الاخذ اي اخذهم او اخذ
من بعدهم وقوله باجتهاد او تقليد متعلق بالاخذ قوله بان تضمن ما ذكره اي تضمن اختلافهم اتفاق
على جواز الاخذ الخ قوله والخلاف اي في جواز اتفاقهم بعد استقرار خلافهم بيني على انه انشا
لا يشترط انقراض العصر وهو الصحيح فان اشترط جواز الاتفاق وطبقا من غير تقييد بالانقراض
للخلاف او بقطع في الاستدلال قطعا اي اتفاقا فان اشترط انقراض استمرار حجة الاتفاق
بالرجوع عنه او حدوث الخالف فيكون الاتفاق الذي تضمنه الخلاف وهو الاتفاق على جواز الاخذ
بكل من شق الخلاف بالاتفاق على اخذ الشقين قوله بان وانما هو بصيرت استقرار الخلاف من الخالفين
قوله ان لو افصح اي اضروجه اي بسبب عمدة في سقوط اي الاختلاف لظهوره اي ذلك
الوجه قوله صميم ان الاصل عدم وجوده بل انما علم بهذا بعلم ان التسك باقل ما قيل ليس قبل التمسك
بالاجماع وان كان حضا في نفسه لذنه الصميم غير مجمع عليها بل هي معاوية من البراءة الاصلية قوله
اختلفوا في دية الذي اللام فيه للمهد اي الكتابي كما هو مقرر في محله قوله الى اخره مساق في اي يكون
من هذا السكوت مجرد اشارة رضوي ويخطو وعن مضي هذه النظر عادة وكون المسألة الجاهلية
فكافيه قوله ان كان اي الحكم الذي هو لحد الاحكام الخمسة المذكورة من البعض انشا الاحكام
به القاضي قوله فيما يقوت استدراكه اي يدارك قوله وفيه اسمية اجماعا اي اعم من ان تكون التسوية
حقيقة او مجازا بدليل ما بعدهم قوله وهو ما انفق علم القول الثاني والثالث ما كان في فظاهر